

لا يزال التعافي الاقتصادي العالمي جارياً، بينما تمر الجائحة بموجة عدوى جديدة. وتبدو التصدعات التي أحدثها مرض كوفيد-19 أكثر ديمومة - فمن المتوقع أن تترك مظاهر التباعد قصيرة الأجل بصمات دائمة على الأداء متوسط الأجل. وتمثل إتاحة اللقاحات والدعم المبكر من السياسات المحركين الأساسيين وراء الفجوات. وقد زاد عدم اليقين بشأن مدى السرعة الممكنة في التغلب على الجائحة نتيجة لسرعة انتشار سلالة "دلتا" ومخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة. وزادت صعوبة الاختيار بين بدائل السياسات نظراً لما يواجه هذا الاختيار من تحديات متعددة الأبعاد - ضعف نمو الوظائف، وارتفاع معدلات التضخم، وانعدام الأمن الغذائي، وانتكاسة عملية تراكم رأس المال البشري، وتغير المناخ - مع محدودية الحيز المتاح للتصرف.

التنبؤات: من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره 5,9% في 2021 و 4,9% في 2022 (أي أقل بمقدار 0,1 نقطة مئوية في 2021 مما ورد في توقعات عدد يوليو 2021 من تقرير *مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي*). ويعكس تخفيض التوقعات لعام 2021 الخفض المتعلق بالاقتصادات المتقدمة - والذي يرجع جزئياً إلى الانقطاعات في سلاسل الإمداد - وكذلك البلدان النامية منخفضة الدخل، الأمر الذي يرجع في معظمه إلى تقادم ديناميكية الجائحة. ويتوازن هذا التخفيض جزئياً في مقابل تحسن الآفاق قصيرة المدى في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية. ومن المتوقع بشكل عام أن يظل توظيف العمالة متأخراً عن تعافي الناتج.

وفيما بعد عام 2022، يُتوقع تراجع النمو العالمي إلى حوالي 3,3% على المدى المتوسط. وتشير التنبؤات إلى أن ناتج الاقتصادات المتقدمة سيتجاوز التوقعات متوسطة المدى لما قبل الجائحة - مما يعكس في معظمه توقعات استمرار الدعم الكبير من السياسات في الولايات المتحدة والذي يشمل تدابير لزيادة الناتج الممكن. وعلى العكس من ذلك، يُتوقع استمرار خسائر الناتج في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب الوتيرة الأبطأ في نشر اللقاحات ودعم السياسات الأقل بوجه عام مقارنة بالوضع في الاقتصادات المتقدمة.

وقد ارتفعت معدلات التضخم الكلي بسرعة في الولايات المتحدة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويرجع ارتفاع التضخم في معظم الحالات إلى ما نتج عن الجائحة من عدم اتساق بين العرض والطلب، وارتفاع أسعار السلع الأولية مقارنة بأساسها المنخفض منذ عام مضى. وكما يناقش الفصلان الأول والثاني، يُتوقع، في معظم الحالات، انحسار ضغوط الأسعار في عام 2022. وفي بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع استمرار ضغوط الأسعار بسبب ارتفاع أسعار الأغذية، والآثار المتأخرة لارتفاع أسعار النفط، وانخفاض أسعار الصرف الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة. غير أن آفاق التضخم يخيم عليها قدر كبير من عدم اليقين - ينبع في الأساس من مسار الجائحة، ومدة انقطاعات الإمداد، وكيفية تطور توقعات التضخم في هذه البيئة.

وبوجه عام، فإن ميزان المخاطر التي تواجه النمو مائل في اتجاه التطورات المعاكسة. والمصدر الرئيسي للقلق هو احتمال ظهور متحورات لفيروس SARS-CoV-2 (فيروس كورونا ٢ المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) قبل نشر اللقاحات على نطاق واسع.

وتميل مخاطر التضخم في اتجاه تجاوز النتائج للتوقعات ويمكن أن تتحقق إذا استمرت أوجه عدم الاتساق بين العرض والطلب الناجمة عن الجائحة لفترة أطول من المتوقعة (بما في ذلك إذا كان الضرر الذي لحق بإمكانات الإمداد أسوأ من المتوقع)، مما يؤدي إلى إطالة أمد الضغوط السعرية وارتفاع توقعات التضخم التي تدفع إلى استعادة الأوضاع النقدية العادية بسرعة أكبر من المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة (راجع أيضا عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

وتظل الجهود متعددة الأطراف للتعجيل بإتاحة اللقاحات على مستوى العالم، وتوفير السيولة وتخفيف أعباء الديون عن الاقتصادات التي تعاني من قيود مالية، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، كلها عوامل ضرورية. ولا يزال الإسراع بتطعيم سكان العالم في طليعة أولويات السياسات، مع مواصلة الدفع إلى إجراء الاختبارات والاستثمار في العلاجات على نطاق واسع. وسيسهم ذلك في إنقاذ ملايين الأرواح، ويساعد على منع ظهور سلالات جديدة، ويعجل التعافي الاقتصادي العالمي. ووفقا للمناقشة الواردة في الفصل الأول، طرح الصندوق اقتراحا يحدد خطوات ملموسة وفعالة لتكثيف لتطعيم ٤٠٪ على الأقل من السكان في كل بلد بنهاية عام ٢٠٢١ و ٧٠٪ بحلول منتصف ٢٠٢٢^١ ومن الضروري كذلك ضمان أن تواصل البلدان التي تعاني من قيود مالية الإنفاق الضروري وأن تفي في الوقت نفسه بالتزاماتها الأخرى. وقد أتيح مصدر للسيولة الدولية المطلوبة بشدة من خلال الخطوة التي اتخذها الصندوق مؤخرا بإجراء توزيع عام لمخصصات من حقوق السحب الخاصة تعادل قيمتها ٦٥٠ مليار دولار. وإضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن نضاعف جهودنا لكبح انبعاثات غازات الاحتباس الحراري - إذ لا تكفي الإجراءات والتعهدات الحالية للحيلولة دون الارتفاع الخطير في درجات حرارة كوكبنا. وينبغي أيضا أن يقوم المجتمع الدولي بتسوية التوترات التجارية وإلغاء القيود التجارية التي طُبِّقَت في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتقوية النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على قواعد، وإتمام اتفاق حول الحد الأدنى العالمي لضرائب الشركات الذي يوقف التسابق إلى القاع ويساعد على تعزيز الموارد لتمويل الاستثمارات العامة الحيوية.

^١ التغطية البالغة ٧٠٪ المستهدف تحقيقها بحلول منتصف عام ٢٠٢٢ ترجع إلى الضرورات الصحية والاقتصادية المتمثلة في وقف الجائحة في أسرع وقت ممكن. وهذه النسبة أعلى من تلك التي كانت مقترحة في الأصل وهي ٦٠٪ في منتصف ٢٠٢٢ نظرا لظهور مزيد من السلالات المتحورة المعدية. ويتسق هذا الهدف المعدل مع سيناريو التطورات المعاكسة المتصور في الاقتراح الأصلي الذي طرحه خبراء الصندوق بتوفير ٥٠ مليار دولار صُرِّفَت في مايو ٢٠٢١، وحُصِّصَت بموجبه مليار جرعة/إضافية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط - كما تتسق مع تحديث استراتيجية التطعيم العالمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وقد يتعين تعديل الأهداف الوطنية بناء على الخصائص الديمغرافية لأعمار السكان والتطورات على صعيد السياسات.

وعلى المستوى الوطني، ينبغي الاستمرار في تصميم مزيج السياسات على نحو يتسق مع أوضاع الجائحة والظروف الاقتصادية المحلية، بهدف توفير أقصى حد من فرص العمل المستدامة مع حماية مصداقية أطر السياسات.

• **سياسة المالية العامة:** ستتوقف هذه الضرورات على مرحلة الجائحة (راجع أيضا عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي). ويظل الإنفاق المرتبط بالرعاية الصحية في طليعة الأولويات. وما دامت الجائحة مستمرة والحيز المالي محدودا في بعض البلدان، سيتعين تحري المزيد من الدقة في توجيه الإمدادات الحيوية والتحويلات إلى الفئات الأشد تأثرا وإتاحة إمكانية إعادة التدريب ودعم عمليات إعادة التوزيع. ومتى سمحت المقاييس الصحية، ينبغي تحويل التركيز نحو إجراءات تأمين التعافي والاستثمار في الأهداف الهيكلية الأطول أمدا. وينبغي أن تشكل المبادرات جزءا من الأطر متوسطة الأجل مع اتخاذ إجراءات موثوقة على جانبي الإيرادات والنفقات تضمن استدامة القدرة على تحمل الدين.

• **السياسة النقدية:** رغم أن البنوك المركزية يمكن أن تغض الطرف عموما عن الضغوط التضخمية المؤقتة وتتجنب تشديد سياستها حتى تتضح ديناميكية الأسعار الأساسية، ينبغي لها أن تكون مستعدة لاتخاذ إجراء سريع إذا تعزز التعافي بوتيرة أسرع من المتوقعة أو أصبحت المخاطر من ارتفاع توقعات التضخم واقعا ملموسا. وفي البيئات التي يرتفع فيها التضخم وسط أجواء من استمرار ضعف معدلات التوظيف وتحقق مخاطر انفلات التوقعات عن ركيزتها، قد يتعين تشديد السياسة النقدية للتغلب على الضغوط السعيرية، حتى وإن كان ذلك سيؤخر تعافي فرص العمل. والحل البديل وهو الانتظار إلى حين تحقيق نتائج أقوى في توظيف العمالة قد يفضي إلى ارتفاع معدلات التضخم على نحو محقق لذاته، مما يضعف مصداقية إطار السياسات ويخلق مزيدا من عدم اليقين. وأي دوامة من الشكوك يمكنها أن تضعف الاستثمارات الخاصة وتؤدي تحديدا إلى إبطاء تعافي الوظائف الذي تسعى البنوك المركزية إلى تجنبه عن طريق مقاومة تشديد السياسة النقدية. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تظل السياسة النقدية تيسيرية عندما تكون الضغوط التضخمية قيد الاحتواء، وتوقعات التضخم لا تزال دون المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي، ولا تزال هناك طاقة معطلة في سوق العمل. وهذا الوضع غير المسبوق يسبغ أهمية أكبر من ذي قبل على الشفافية والوضوح في التواصل حول آفاق السياسة النقدية.

• **الإعداد لاقْتصاد ما بعد الجائحة:** أخيرا، من الأهمية بمكان التعامل مع التحديات التي تواجه اقتصاد ما بعد الجائحة؛ أي عكس مسار الانتكاسة في عملية تراكم رأس المال البشري من جراء الجائحة، وتيسير فرص النمو الجديدة ذات الصلة بالتكنولوجيا الخضراء والرقمنة، والحد من عدم المساواة، وضمان استدامة الموارد العامة. ويبحث الفصل الثالث من التقرير أحد أبعاد جدول الأعمال المذكور بشأن السياسات - وهو أهمية الاستثمار في البحوث الأساسية لحفز نمو الإنتاجية.